تحديات تنويع القاعدة الانتاجية و أثرها على النمو الاقتصادي
-دراسة حالة بعض البلدان العربية -

ط.د. مزاجة تو انية
جامعة مستغانم
touatiamezaga@yahoo.com

د.بكريتي لخضر
المركز الجامعي – البيض
bakreti2@yahoo.fr

د.صفيح صادق
جامعة معسكر
s.seffih@univ-mascara.dz

المؤلف المرسل: مزاجة تو انية ، الإيميل: touatiamezaga@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/06 تاريخ القبول: 2020/01/09 تاريخ النشر: 2020/05/18

الملخص

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية، نتيجة عدم وجود تنويع اقتصادي في تلك الدول، حيث أن الوضعية الحالية التي تعرفها الاقتصاديات العربية لا ترتبط فقط بقطاع النفط، وانما في البعد الهيكلي و الاطار المؤسساتي .وبعبارة اخرى، فان سوء ادارة الموارد و غياب حوكمتها، وفقا لمؤشرات مناخ الأعمال التجارية، يشكل عقبة رئيسية أمام ظهور الجهات الفاعلة الاقتصادية في مختلف القطاعات، ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحدي الاساسي للعنة الموارد الطبيعية في أقطار العربية في المقام الأول من خلال علة المؤسسات التي تشير الى سوء ادارة الموارد الطبيعية وهذا دليل عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تنويع القاعدة الانتاجية.

الكلمات المفتاحية : التنويع، القاعدة الانتاجية، النمو الاقتصادي، البلدان العربية، الناتج المحلي الاجمالي.

Abstract:

The objective of this study is to shed light on the repercussions of the decline in oil prices in front of the general budget in the Arab countries .According to the topics of the study ،it was concluded that the current situation defined by the Arab economy is not only related to the oil sector ، but to the structural dimension and institutional framework ،. The mismanagement of resources and the absence of its governance ،according to the business climate indicators ،constitute a major obstacle to the emergence of economic actors in different sectors . and as a result the fundamental challenge of the natural resource curse in Arab countries can be explained

primarily by the curse of the institutions that Indicates poor management of natural resources hence the guide to the political dimension of diversification of the productive base

Keywords: Diversification of production base ،economic growth ،Arab economies ،GDP

المقدمة

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة تحت ضغط التغير العالمي السريع، و خاصة الأوضاع الحالية نتيجة انخفاض في أسعار النفط، و هذا ما أثر على البلدان التي تعتمد على إنتاج و تصدير مجموعة صغيرة من المنتجات و قليلة الانفتاح مع الأسواق الخارجية، بحيث انعكس ذلك على إيرادات العامة للمنطقة، و أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية سوءا عند ارتفاعه بسبب سوء ادارة هذا المورد أو بانخفاضه . و من أهم و أكبر التحديات هو الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع و طويل المدى و تحقيق تنمية مستدامة[1]. فبعد عدة سنوات من فترات الاصلاح التي قامت بها هذه الدول لم تمكنها من بناء قاعدة انتاجية داخلية، كما أن اقتصادياتها لا تزال تتمتع بنفس الخصائص و المتمثلة في عدم حيوية القطاع الصناعي، و نسيج اقتصادي يتألف من خدمات و مجلات صغيرة و بالنسبة الى الانفتاح التجاري مع الدول الخارجية ضعيفة جدا الأمر الذي جعل الحاجة للتنويع قاعدتها الانتاجية من خلال بذل جهد لتنشيط النسيج الانتاجي و ادراجه في منظور القدرة التنافسية و الجاذبية الدولية و هذا ما يمكن الاستفادة منه من تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنويع قاعدتها الاقتصادية و مع ذلك فان الوضع متناقض مع اقتصادات العربية نتيجة عدة تحديات الأمر الذي يجعلنا أمام التساؤل عن ما هي العقبات التي تمنع من ظهور قاعدة انتاجية متنوعة في الدول العربية المصدرة للنفط؟

تندرج ضمن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتأثر الدول العربية النفطية بلعنة الموارد؟
- هل نوعية المؤسسات و العوامل السياسية تعيق تنويع القاعدة الانتاجية للدول العربية النفطية؟
- هل الانفتاح الاقتصادي هو محدد للتنوع ؟

على الرغم من ظهور هذه الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان العربية خاصة الدول النفطية بصورة متزامنة في الانخفاض معدلات النمو نتيجة الاعتماد على المواد الاولية في مقدمتها النفط، فان فرضيتنا في هذه الدراسة تكمن في:

- سوء نوعية المناخ الاعمال و الاطار المؤسساتي له تأثير على تنويع القاعدة الانتاجية.
- ان عدم وجود سياسة الانفتاح الدولي له تأثير سلبي على القدرة التنافسية للمنطقة العربية و تنويع عرضها الاقتصادي.

من خلال ما تقدم و حتى نتمكن من الالمام بالموضوع، تطلبت نوعية الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال ابراز مختلف المفاهيم، و المنهج التحليلي لتعرف على المساهمة القطاعية للاقتصاديات العربية في النمو الاقتصادي. و لتحقق من صحة الفرضية تم التطرق الى العناصر الاساسية التالية:

- ❖ العلاقة بين الموارد النفطية و متطلبات القاعدة الانتاجية.
- ❖ الهيكل القطاعي للدول العربية النفطية: الموارد النفطية و السياق المؤسساتي.
- ❖ الانفتاح التجاري و امكانيات التصدير في الدول العربية.

أولا: العلاقة بين الموارد النفطية وتنويع القاعدة الانتاجية

تمر اقتصاديات الدول العربية حاليا بمرحلة انتقال من اقتصاد أحادي المنتج يعتمد على النفط الى اقتصاد ذو قاعدة اقتصادية متنوعة و متوازنة فبينما حقق الدخل الدول النفطية طفرة كبيرة الا أن حركته بدأت بالتراجع . و مع انحسار قدرته على القيام بدور محرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فان الضغوط الهيكلية و الاجتماعية للاقتصاد دفعت الى زيادة الانفاق العام من أجل استمرار عجة الاقتصاد على التحرك، حتى اصبح الاقتصاد يعتمد بالدرجة الكبيرة على نمو الانفاق العام كبديل لمحركه النفطي .

الا أن الزيادة في الانفاق العام لم يقابلها الزيادة المماثلة في الايرادات و التي ظلت تعتمد بالدرجة الاولى على الايرادات النفطية . الأمر الذي أدى الى ظهور عجز متزايد في الميزانية مما أصبح يمثل مصدا لعدم التوازن الكلي للاقتصاد[2].

1- مفهوم التنويع وأهميته للدول النفطية

نقول عن الاقتصاد أنه ذو قاعدة اقتصادية متنوعة، اذا كان هيكل الانتاج موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض و ذلك من حيث

طبيعة السلعة والخدمة، ينطبق هذا النمط من التنويع خاصة على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في انتاج و تصدير منتجات الأولية، كما يقوم على جعل هيكل الانتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا و ذو قاعدة اقتصادية عريضة و أقل اعتمادا على مجموعة محدودة من الانشطة، و بشكل خاص يهدف الى التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج. يعمل تنويع القاعدة الانتاجية على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا و المهارات، و بالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

تتضمن عملية تنويع القاعدة الانتاجية توزيع الانتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، و ما يرتبط بها من اعادة توزيع الموارد . و قد يتم انجاز توزيع الموارد من خلال تبني التنويع الافقي أو العمودي ,وذلك على مستوى القطاعات و الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة . ويمتل تحديد نسبة تطور و توزيع النسيج الانتاجي بين القطاعات الانتاجية الرئيسية و تطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الاجمالي، أحد أهم المؤشرات لتبين مدى تنويع الاقتصاد و قواعده الانتاجية[3].

2- علاقة موارد الطبيعية بالتنويع القاعدة الإنتاجية : المقاربات النظرية

يقول **(هيجويل دي سيرفانتس)** أن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أو تبذيرها في انفاق و لكن في استخدامها بطريقة حكيمة).ان تراجع النمو الاقتصادي للدول التابعة اقتصادياتها للموارد الطبيعية يرجع الى ما يعرف ب**لعنة الموارد**[4] و التي تم تفسيرها من قبل الادبيات الاقتصادية الى عدة أسباب ندكر أهمها[5]

- **التفسير الاقتصادي : المرض الهولندي**

تشير الى ان الفوائض الضخمة في ميزان المدفوعات، سترفع سعر صرف العملة المحلية ,مما يزيد من تكلفة الانتاج المحلى، وبالتالي يهدد تنافسية السلع و الخدمات و انخفاض صادراتها، فضلا عن ذلك أثر حركة الموارد و الانفاق و أثر الخسائر غير المباشرة مما يؤدي الى انخفاض النشاط الاقتصادي و درجة تنوعه.

برزت هذه الأدبيات مع تبلور تقهقر النمو الاقتصادي وبروز اختلالات كبيرة في الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، بما فيها هولندا في السبعينيات من القرن الماضي. حيث لاحظت أن الدخل المتأتي من الخارج بالعملة الصعبة وغير المتأتي من توظيف عوامل الإنتاج المحلية يؤدي إلى اختلالات عديدة، لعل أبرزها: تضخم قيمة أسعار السلع غير المتبادلة عالميًا، مثل

العقار والخدمات على حساب السلع التي تنتجها القطاعات المتبادلة عالميًا، مثل الصناعة والزراعة، تضخّم قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وانحسار الاستثمار في القطاعات التصديرية وتركّزه في قطاعات العقار والخدمات. هذا بدوره أدّى إلى تقهقر هذه القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة (بحيث تصبح صادراتها أقل تنافسية)، وتضخم في قيمة الموجودات غير المتداولة مثل العقارات وضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل. لخصت مجموعة من الدراسات حول موضوع الاقتصاد المعتمد على الريع مظاهر سلبية عدة:

- ضعف التنافسية العالمية للقطاعات الإنتاجية المصدرة، ونتيجة ذلك؛ ضعف القاعدة الإنتاجية.
- اعتماد إيرادات الدولة والدخل من العملة الصعبة بشكل كبير على مصادر الريع.
- العُرضة لمخاطر تقلبات أسعار المواد الخام مثل النفط، ونتيجة ذلك؛ تقلبات وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.
- تفشي الزبائنية الريعية التي تقوّض أسس الحاكمية وتُضعف القدرة على بناء المنظومة المؤسسية الداعمة للنمو[6].

- **المقاربة المؤسسية و السياسية و التنوع القاعدة الانتاجية**

و يرجع ذلك الى انخفاض درجة كفاءة المؤسسات القائمة بحجة أن المؤسسات التي تتمتع بكفاءة لها القدرة على توجيه الموارد المالية الى القطاع القائد لعملية التنويع و لعل من أبرز الدراسات في تفسير و تحليل دور المؤسسات في تحقيق النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي هي دراسة **هافر ميلهوم و كارل مينوتي**، و تتضمن هذه الدراسة أن الدول التي توقف مواردها الطبيعية الضخمة تعد خاسرة للنمو و رابحة له على السواء، والسبب الرئيسي يكمن في الاختلافات في نوعية المؤسسات، و تتضمن هده الدراسة نوعين من المؤسسات :

أولا : المؤسسات تدعم و تشجع المشروعات الانتاجية و السعي وراء الريوع، نشاطان متكاملان غير متعارضين

ثانيا : المؤسسات التي تدعم و تشجع السلوك الريعي الجشع اذ يكون النشاطان متعارضين و متنافسين، و هنا تتسم مؤسسات الدولة بضعف و سوء استخدام الثروة النفطية، نتيجة سادة الانظمة البيروقراطية و تفشي الفساد.

و من أبرز النظريات التي تناولت العلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي و ارجعتها الى جودة المؤسسية في الدولة نظرية دورة الريوع، وتفرق هذه النظرية بين الحالتين :

- **حالة الدول التي تقل فيها الموارد الطبيعة و الدخل الريعي :** مما يترتب على قلة الريوع حافزا أمام الحكومات لتعمل على الاهتمام بتكوين ثروات و تحفيز الأنشطة الاقتصادية عن طريف زيادة الايرادات، و يكون ذلك عن طريق زيادة الضرائب الناتجة عن توسع النشاط الاقتصادي يؤدي الى زيادة و كفاءة الاستثمارات، مما يترتب على ذلك دفع عجلة النشاط الاقتصادي و تنوعه معتمد على الضرائب بدلا من اعتمادها على الريوع ويجعلها مطالبة بشكل اكبر لتصبح اكثر دقة و شفافية .

- **حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية** : التي يرتفع فيها نصيب الريوع من اجمالي الدخل فان الريوع من الأنشطة الانتاجية الخالقة للثروات، الى الأنشطة الانتاجية العقيمة مثلا (العقار، و الذهب لتحقيق ريوع أكبر و أسرع في المدى القصير، والأمر الذي يحقق مصالح أنية و سياسية، على حساب تراجع الأنشطة الاقتصادية الحقيقية الناتج عن تراجع الاستثمارات في القطاعات الانتاجية المختلفة مما يترتب على ذلك تقليل فرص العمل، مما يدفع الدولة الى تبني توظيف غير مجد اقتصاديا لاستعاب العاطلين عن العمل، و يزداد اعتماد الدولة بصورة اكبر على قطاع اقتصادي الاولي ضعيف كما تتراجع مؤسسات الدولة السياسة اكثر فاكثر فضلا عن ذلك ضعف ادارة العوائد .

و ظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة في التسعينات من القرن الماضي لتعيد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة في ظل التطورات الحديثة التي عرفت دور الدولة في ظل نظام السوق، و ايمانا بتحقيق التنمية و التنويع الاقتصادي يطلب وجود ادرة مؤسسية تتمتع بالكفاءة و التميز في الأداء، لذلك طرح مجموعة من الاقتصاديين من امثال **دوجلات نورث** رؤية جديدة لدور الدولة في التنمية عرفت بأساليب الادارة الرشيدة لشؤون الدولة و المجتمع، أو الحوكمة و يخلص هذا الاتجاه الفكري الى ان توفير الدولة لاطار مؤسسي سليم يضمن توجيه كل عناصر التنمية[7] .

كما أشارت دراسة أخرى من قبل (James A. Robinson a،، Ragnar Torvik، Thierry Verdier) في عام 2006 بعنوان (Political foundations of the resource curse) حول أثر العوامل السياسية على الأداء الاقتصادي و التي تمثلت في أربع نقاط أساسية :

- ❖ يتجه السياسيون الى الافراط في استخراج الموارد الطبيعية و تصديرها على حساب تنمية القطاعات الأخرى، بسبب اهتمامهم فقط في توزيعهم لهذه الثروة بهدف بقائهم في السلطة .
- ❖ استخدام الريع المتزايدة في تأثير على اصوات الناخبين لغرض المحافظة على مراكزهم في السلطة .
- ❖ الايرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تدفع السياسيين لدعم بعض الانشطة و التوظيف في القطاع العام مما يؤدي الى وجود البطالة المقنعة و انخفاض انتاجية العامل مما يؤدي الى انخفاض درجة التنوع .
- ❖ استخدام الايرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية في تأثير على المؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي، و التي تضمن شفافية الحكومة، و سيادة القانون من خلال منحها امتيازات غير عادية، كما يحدث الان في العراق، اذ تبلغ امتيازات اعضاء البرلمان عشرا الاضعاف امتيازات الموظف الذي يمثل اعلى مؤهلا[8].

3- تنويع القاعدة الانتاجية يقود الى النمو الاقتصادي و متانته

يرجع اهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية في العديد من الدول الى الدور الذي تلعبه في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومتانته ولذا ينبغي التعرف على أهم الأسباب التي تقود إلى ذالك.

- **تقليل المخاطر الاستثمارية :** تنويع يزيد من فرص الاستثمار وتوزيعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية ,هذا بطبيعة الحال يقلل من المخاطر الناجمة على تركيز الاستثمارات في عدد قليل منها .

- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي :** خاصة البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على انتاج منتوج واحد او عدد قليل من المنتوجات لأسباب داخلية او خارجية التي قد تعرض هيكل الانتاجي للمخاطر و بالتالي فان تنويع قاعدة انتاجية سوف تقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط لاقتصاد على منتوج واحد.

- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** الاقتصاد الذي يتميز بدرجة ضعيفة من تنويع في هيكل النشاط و الذي يعتمد على تصدير منتوج واحد او عدد محدد من المنتوجات، فان انخفاض اسعار هذه المنتوجات المصدرة تؤدي الى انخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تعليق امكانية الدولة في تمويل وارداتها او تمويل عملية التهيئة الاقتصادية.

- **تقليل التذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** إن تركيز الإنتاج في قطاع واحد او انتاج سلعة واحدة يؤدي إلى تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فان زيادة درجة التنويع من خلال تحرك الهيكل الإنتاجي من القطاعات الأكثر تقلباً إلى القطاعات الأقل تقلباً، يقلل من التذبذبات الناتجة من الصدمات على المستوى الكلي .

- **رفع مستوى التبادل التجاري:** يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر تتوزع على عدد كبير من السلع و الخدمات و هذا ما يؤدي الى تقليص الخسائر الناجمة عن تلقب الاسعار السلع المصدرة، و بالتالي ارتفاع مستوى التبادل التجاري.

- **خلق فرص عمل:** تعتبر البطالة من اكبر التحديات التي تواجهها الاقتصاديات و بالتالي فهي تعرقل النمو الاقتصادي، إلا ان التنويع في القاعدة الانتاجية ينتج عنه زيادة مناصب العمل و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة و من تم القضاء على البطالة.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** تسهم التنويع القاعدة الانتاجية في زيادة عدد القطاعات الفرعية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي[9].

- **خلق تناسب بين الهيكل الانتاجي و القطاع المالي** : ان اختلال العلاقات و عدم تناسب ما بين القطاعات الحقيقية والقطاعات المالية ينتج عنه ازمات اقتصادية بمعنى عندما تكون الاوراق المالية اكبر من السلع و الخدمات المنتجة سيؤدي حتما الى ظهور أزمة، خاصة الدول أحادية المصدر و التي تكون اقتصادياتها مربوطة بغياب علاقة التناسب ما بين القطاعات الحقيقية و القطاعات المالية، الامر الذي يجعل من تنويع القاعدة الانتاجية تقرب الى تنساب بين القطاعات المالية و القطاعات الحقيقية كون هذه الاخيرة تحكم النمو و تنعكس على متانته [10].

- **تعزيز التنمية المستدامة:** أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية التي تناولت مواضيع النمو الاقتصادي ان هناك 3 اساب تعرقل تنويع القاعدة الانتاجية في البلدان النامية خاصة دول احادية منها عدم تمكن هذه البلدان من تحقيق التنمية المستدامة و تتلخص هذه الاسباب فيما يلي:

- تخصص في انتاج و التصدير عدد قليل من المنتجات.
- تعرض الشديد لصدمات الاقتصادية.
- انعكاس هذه التقلبات على مؤشرات الاقتصادية الكلية.

ونتيجة لمزايا التي يحققها التنويع، يعد الاقتصاد الأكثر تنويعاً أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال ألقادمة وأقل تأثير بالصدمات والدورات ألاقتصادية وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة.

ثانيا: هيكل القطاعي للدول العربية النفطية : الموارد الطبيعية و السياق المؤسساتي

يهدف هدا المحور الى اظهار التحديات التي تعترض الدول العربية من تنويع قاعدتها الانتاجية رغم الامكانات الموارد الطبيعية المتاحة لها، وسنرى أن العقبات التي تعترض التنويع لا ترتبط بالنفط فقط و انما ترتبط أساسا بالاطار المؤسسي و مناخ الأعمال بالإضافة الى درجة الانفتاح مع الخارج.

1- اختلال الهيكل القطاعي و التبعية القوية للبترول

لقد أشرنا فيما سبق عن اهم تفسيرات و اعراض لعنة الموارد و لاشك من وجود اعراض مماثلة في الدول العربية و خاصة النفطية. سنحاول هنا معاينة اثار الناجمة عن لعنة الموارد في هذه الاقطار .

– الموارد الطبيعية في الدول العربية

تقدر المساحة الكلية للوطن العربي بحوالي 14.2 مليون كلم2 أي ما يعادل 1.4 مليار هكتار، حيث تحتل نسبة حوالي% 10.2 من مساحة العالم، وهذا ما يجعل الوطن العربي يوفر إمكانيات وموارد مهمة أمام العديد من الدول التي ترغب في استثمار أو إقامة مشاريع استثمارية سواء في المجال الصناعي أو الخدمي أو التجاري أو الزراعي، خاصة وان المساحة القابلة للزراعة تقدر بنحو 197مليون هكتار حيث تشكل المساحة المستغلة منها [11]36,5%.

تتميز المنطقة العربية بوجود تفاوت كبير من حيث الموارد لكن جل هده البلدان وفيرة بالموارد الهيدروكربونية و بالتالي فان جوهر اهتمامنا في هذه الورقة يرتكز على المورد الناتج عن

التمتع بوفرة النسبية في السلع التي تعرف اسعارها اكبر تقلب على مستوى الاسواق العالمية على الاطلاق، الا و هي النفط[12].

- **اختبار مدى وجود لعنة الموارد في الدول العربية**

من أهم المؤشرات الدالة على تنويع القاعدة الانتاجية في الدول العربية مساهمة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول و هذا بطبيعة الحال يعكس درجة التركيز في الاقتصاد .بمعنى أخر كلما ارتفعت نسبة التركيز في الهيكل الاقتصادي انخفضت درجة التنويع و هذا ما يدل على ان المعدلات النمو المرتفعة لا تدل على تنويع الاقتصادية الا ادا كانت عاكسة للنمو القطاعات غير النفطية و خاصة قطاع الزارعة و الصاعة التحويلية لكون هذين القطاعين لهم القدرة على خلق فرص عمل [13]

❖ **تقلبات اسعار النفط**

يمكن القول أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا و التحول المفاجئ في الأسعار و ما يليه من ازدهار و كساد في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناع السياسة ادارتها بفاعلية. و يمارس تقلب الاسعار تأثيرا سلبيا كبيرا على نظام الموازنة و الرقابة على المالية العامة للدولة كما على مساعيها في مجال التخطيط . كما يؤثر سلبا على فعالية الاستثمار وتحسين توزيع الدخل والحد من الفقر[14] .

حيث أنه من الطبيعي جدا اذا كان البلد تابعا بقوة لقطاع الموارد البترولية أن يتأثر تباعا بحركية أسعارها على المستوى السوق الدولي[15]

الشكل 1: اسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال فترة 2000-2017

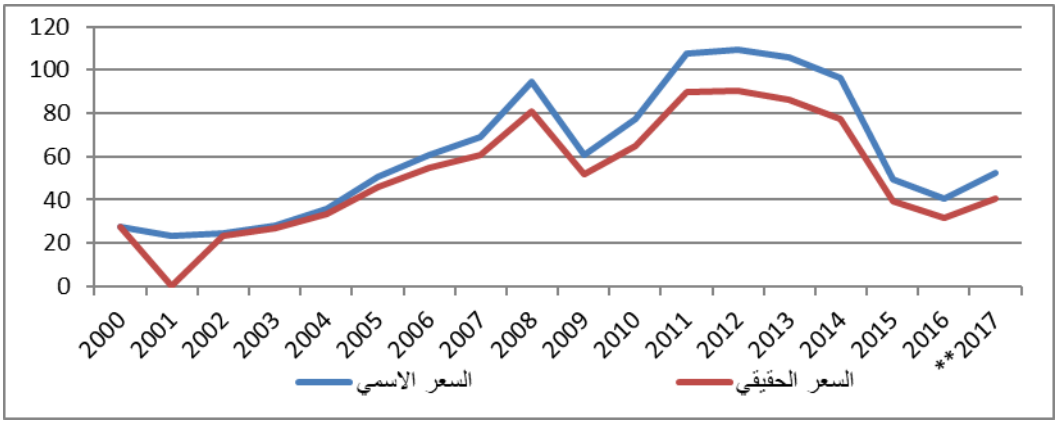

المصدر: من اعداد الباحصين بناءات علي تقرير الامين العام السنوي الرابع و الاربعون حول تطورات السوق النفطية العالمية و انعكاستها على الدول الاعضاء، 2017، ص 63.

** بيانات تقديرية

يتبن لنا من خلال ملاحظة الشكل أعلاه أن أسعار البترول الاسمية و الحقيقية خلال فترة 2000-2017 لم تكن على وثيرة واحدة بل متقلبة بين التحسن و الاستقرار و التدهور الشديد حيث نلاحظ ان الاسعار في الاقطار العربية عرفت ارتفاعا انطلاقا من سنة 2000بسعر حقيقي قدره 27,6 دولار للبرميل ليصل الى 46,2 دولار سنة 2005، و قد استمر ارتفاع اسعار النفط ليبلغ اعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية حيث وصل سعره الحقيقي الى 81,0 دولار للبرميل عام 2008 الا ان هذه الاسعار لم تستمر في الارتفاع نتيجة الازمة المالية العالمية التي شهدتها امريكا سنة 2009 (ازمة الرهن العقاري) مسجلة بذلك انخفاض قدره 30% لترجع ترتفع من جديد خلال فترة 2011-2013 بمتوسط سعر حقيقي قدرة 88,6 دولار للبرميل.

و في اواخر سنة 2014 تراجعت اسعار البترول الى ادنى مستويات قياسية وصلت الى 32,0 للبرميل سنة 2016 و كان هدا راجع الى عدة أسباب ربطت بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعا على أن أسبابا أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول -كإيران- تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية صرفة. التغطية التالية تعرض الأزمة وتداعياتها[16].و حسب البيانات التقديرية لسنة 2017 عرفت اسعار البترول ارتفاع طفيف قدر ب 40,6 دولار للبرميل.

تأتي معظم إيرادات اقتصاديات العربية من قطاع النفط، بحيث يستحوذ على معظم إيرادات المنطقة، وتقوم الحكومة بتحويل هذه العائدات نحو تطوير البنية التحتية في البلاد، وبالتالي فإن أي انخفاض غير متوقع في أسعار النفط قد يضر بشدة معنويات الأعمال والسوق، مما يعرقل الإمكانيات النمو الاقتصادي.

الجدول 1: هيكل الايرادات العامة في الدول العربية فترة 2000-2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات البترولية	71,9	73,4	72,1	75,8	63,2	68,3	75,3	75,5	74,0	69,0	51,6	54,5	43,4
الايرادات الضريبية	19,3	17,9	17,5	15,1	22,4	18,9	16,2	15,7	16,6	18,1	24,7	28,1	25,5
الايرادات غير الضريبية	6,0	5,7	6,4	5,3	7,3	6,4	5,4	5,1	5,2	6,5	8,2	15,8	17,6
الايرادات الاخرى	2,8	3,0	3,7	3,3	6,6	5,1	2,7	3,1	3,9	4,7	11,9	10,2	12,9
المنح	-	-	0,4	0,4	0,5	1,3	0,4	0,6	0,3	1,7	3,7	0,5	0,6

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول أن ايرادات البترول تمثل المصدر الاساسي لإيرادات الخزينة العامة لدول العربية كما انها عرفت تقلبات خلال فترة 2005-2017 و غالبا ما تترجم هذه التقلبات الى اداء ضعيف و اكثرا تقلبا للنمو .ان تقليل من حدة التقلبات الحادة في الايرادات النفطية و اثارها على مفردات الاقتصاد الوطني تتطلب التوجه نحو اعتماد استراتيجيات بديلة [17]

❖ **اختلال في البنية القطاعية للاقتصاديات العربية**

بالإضافة إلى وصف وتحليل المساهمات النسبية لقطاع النفط، سنتطرق فيما يلي الى وصف موجز للنسيج الاقتصادي (القطاعات المنتجة). ولكن، على عكس الموارد الطبيعية، سنرى أن هذا الهيكل منذ بداية الاعتماد على قطاع النفط وحتى يومنا هذا ليس متنوعًا. و أن الأمل في تنويع العرض لهذه الدول مطلوب على مستوى قطاع الزراعة و الصناعة التحويلية، الذي لا يسجلان فقط تحسينات في الكمية، ولكن أيضا النوعية.

ضمن هذا الاطار سنحاول تسليط الضوء على المحركات الاساسية للتنويع القاعدة الانتاجية التي اصبحت كضرورة اقتصادية في الاقطار العربية، بغية ايجاد مصادر اخرى للإرادات العامة خارج قطاع المحروقات قصد تحقيق التوازن في موازين المدفوعات[18].

- ***قطاع الزراعة :***

يحتل قطاع الزارعة مكانة هامة في اقتصاديات الكثير من الاقطار العربية [19]. نظرا للأهمية هدا القطاع في معظم الدول، ورغم الاختلاف في درجة هذه الاهمية من بلد لأخر حسب اهمية القطاع الزراعي في اقتصاد معين، فان دوره في تحقيق النمو اقتصادي مستدام يتأتى من خلال ما يمكن ان يسهم به من مهام في تحقيقها و يبرز دلك في تحقيق الامن الغذائي للأقطار النامية في ظل الظروف الدولية المعاصرة و توفير الايدي العاملة للازمة لعملية توسع في القطاعات الاقتصادية و كذلك تجهيز الصناعة بالمواد الاولية

بالإضافة الى خلق سوق لسلع صناعية اي خلق طلب على المنتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور توفير العملات الاجنبية [20]، ان توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة له ضرورة ملحة ذات ابعاد استراتيجية وذلك لأهمية هدا القطاع وما يوفره من سلع غالبا للاستهلاك المحلي [21].

وفيما يلي نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2000-2017:

الشكل 2: تطور نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية خلال فتة 2005-2017

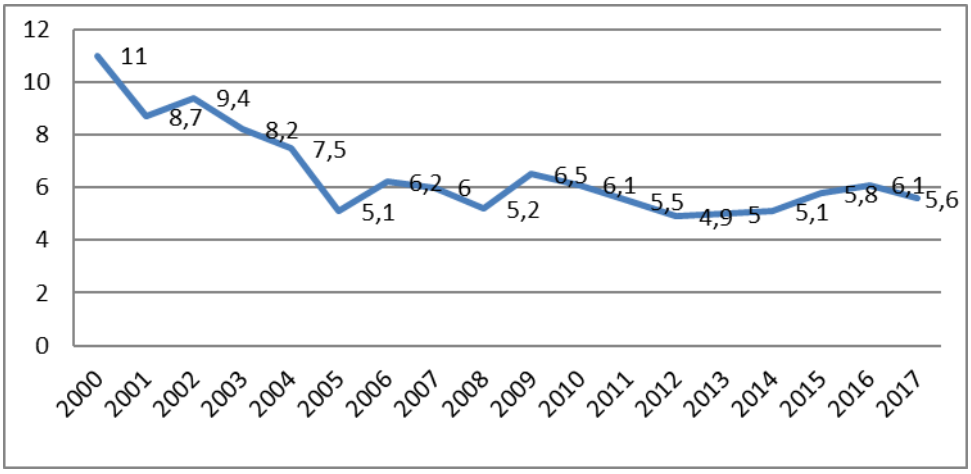

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات تقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2017، 2018

نلاحظ من خلال الشكل، ان الانتاج الزراعي لم يتعدى نسبة 11%طوال فترة 2000-2017، حيث عرف انخفاض طفيف قدر ب 5,6% سنة 2017بعدما كان 6,1%سنة 2016، الا ان هدا القطاع لا يخلو من المشاكل التي تهدد حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية . و تمثلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية كالتالي:

الشكل رقم 3 : مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2017

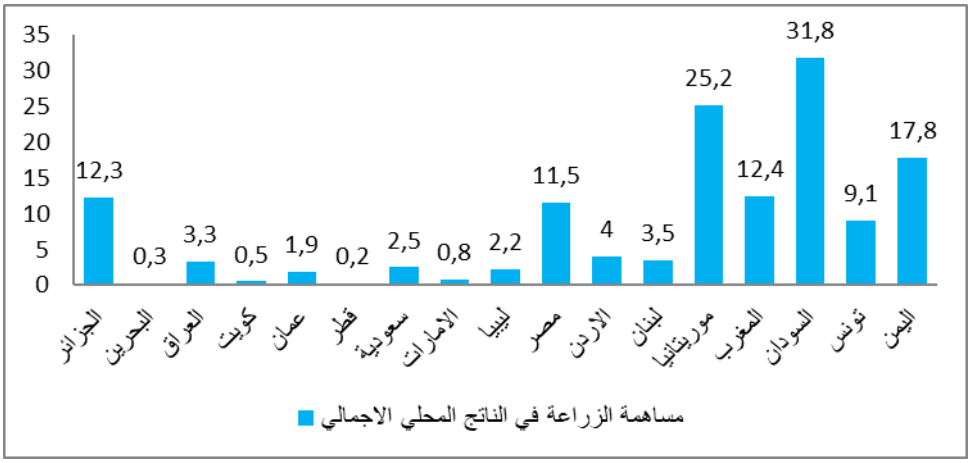

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات تقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2018

تختلف الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاديات العربية تبعا لاختلاف توزيع الموارد بينها و هذا ما يؤدي الى تباين نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، اد ترتفع نسبة في بعض الدول، و التي تتراوح ما ببين 9,1%و 31,8% من بينها السودان ، موريتانيا، اليمن و المغرب ، مصر، الجزائر و تونس، و تتراوح ما بين 2,2%و4% في كل من الاردن و لبنان و ليبيا من السعودية و العراق، بينما تنخفض في الدول العربية ذات موارد محدودة تتراوح ما بين 0,2% و 1,9% في كل من قطر و الامارات و البحرين ، الكويت و عمان[22].

كما تجدر الاشارة أن الجزائر بلد الوحيد من بين الدول النفطية الذي يشهد نسبة مساهمة قطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اعلى من بقيت الدول النفطية وهذا يعتبر فرصة لاستفادتها من هدا القطاع من أجل تنويع قاعدتها الانتاجية وبالتالي الاقتصادية

قامت البلدان العربية بعمليات الاصلاح الزراعي من اجل النهوض بالتنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي، إلا ان هذه السياسات لم تحقق تقدما يذكر وهدا راجع لعدة اسباب اهمها:

- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية.
- نقص المختصين في هذا المجال عند اكثر من دولة عربية.

- ضالة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي .

– *قطاع الصناعةّ:*

تعتبر الصناعة من القطاعات الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي كونها تؤمن فرص عمل وتحقق زيادة في الإنتاجية وتؤمن السلع والخدمات، وهي من القطاعات المهمة في تحريك النمو الاقتصادي. ولعل اهم المشاكل والعقبات التي تحد تقدم الصناعة في الدول العربية، قدم التقنيات المستخدمة وخصوصا بطء تحديث المكون التكنولوجي للصناعة وغياب إستراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات و القرارات المتخذة للتنمية الصناعية. إضافة إلى ضعف التمويل اللازم للمشاريع الصناعية وارتفاع التكاليف الإنتاجية وندرة الكفاءات الإدارية لقيادة المشاريع الصناعية، فضلا عن معوقات أخرى تتصل بغياب مراكز الخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية، وتوسع رقعة انتشار المنافسة غير المشروعة من جانب مؤسسات صناعية غير مرخص لها[23].

الشكل رقم 4: تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي لدول العربية في الناتج المحلي خلال فترة 2000-2017

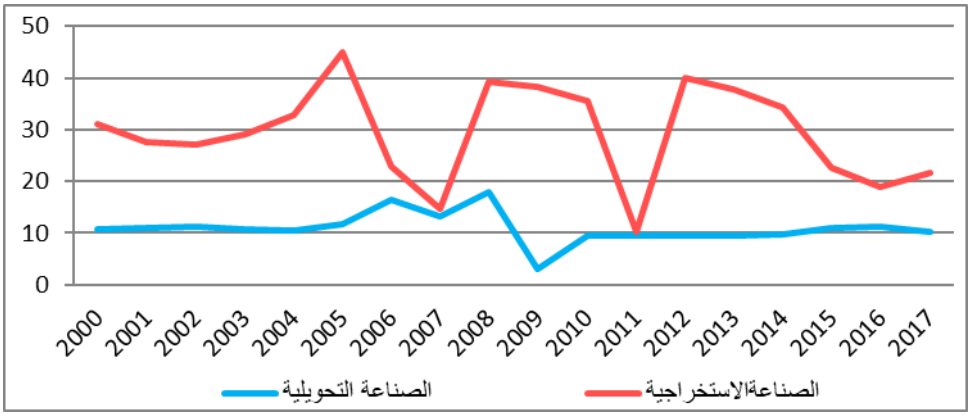

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات تقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة

بناءا على الاحصائيات المتوفرة، عرف قطاع الصناعي العربي تراجع كبير بنسبة9,8%خلال فترة 2000-2017، وهدا راجع لانخفاض الصناعة الاستخراجية نتيجة تراجع اسعار النفط حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية 10,2% عام 2017 بعدما كانت 10,6% سنة 2000، و نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية 21,7% بعدما كانت 31,1%. و هذا ما يبين أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية مازالت متدنية مقارنة

بالصناعة الاستخراجية . كما تجدر الاشارة الى انه اي صدمة داخلية او خارجية تصيب الصناعات الاستخراجية وبتحديد قطاع النفط، ينعكس حتما على الصناعة التحويلية باعتباره من المدخلات الاساسية لهذه الصناعات.

تقتصر الصناعات التحويلية العربية على عدد محدود من الصناعات منها الغذائية والمنسوجات والملابس واغلبها على النفط والغاز، (كصناعات التكريرية للنفط والصناعات البتروكيماوية). اما الصناعة الاستخراجية تعتبر من النشاط الاقتصادي اشهر، و تشمل انتاج النفط والغاز الطبيعي والخامات معادن الحديد والنحاس والذهب والزنك، بالإضافة الى استخراج الخامات الغير المعدنية كالفوسفات و محاجر انتاج مواد البناء ..الخ.

تتفاوت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى مجموعة الدول المختارة تفاوتا كبيرا بين 8,8% ادنى نسبة في لبنان و 49,4% أعلى نسبة في الكويت.

الشكل رقم 5: مساهمة قطاع الصناعي(الصناعات الاستخراجية و التحويلية) الدول العربية

في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2017

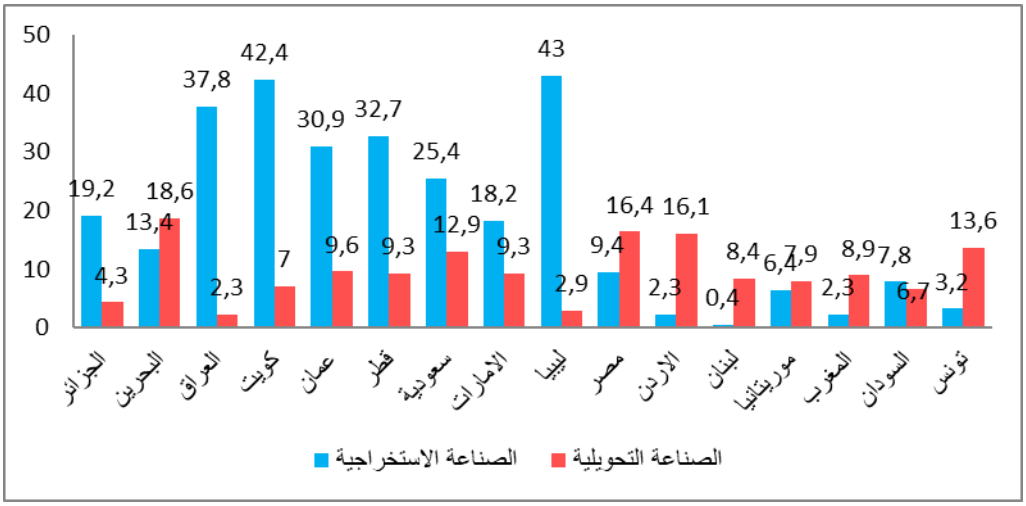

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات تقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2018

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في كل من البحرين، مصر، الاردنّ، تونس بنسبة تتراوح ما بين 18,6% كأعلى نسبة 13,6%

كأدنى نسبة اما بقيت الدول النفطية فكانت المعدلات تتراوح ما بين 7,4% بالكويت و 12,9% بالسعودية في حين عرفت كل من الجزائر و العراق و ليبيا ادنى مستويات من حيث المساهمة قطاع الصناعة التحويلة و التي لم تتجاوز نسبة 4%و هدا راجع لعدد من الاسباب اهمها:

- انعدام القاعدة التكنولوجية للقطاع الصناعي التحويلي
- ضالة الاستثمارات في المجال الصناعي
- انخفاض مستويات البحث والتطوير
- التعليم و مشاكل التدريب.

لم تتمكن الاقطار العربية من رفع درجة التصنيع و استغلال الموارد الوطنية فضلا عن زيادة مساهمة قطاع صناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية و هو انعكاس لارتفاع اسعار النفط .

- ***قطاع الخدمات:***

يعتبر القطاع الخدمات في اقتصاديات العربية، اكبر قطاع في الناتج المحلي الاجمالي بعد القطاع الصناعي (الصناعة الاستخراجية حيث قدرت نسبة مساهمته ب51,8% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2017، والشكل التالي يبن نسبة تطوره خلال فترة 2000- 2017:

الشكل رقم 6: تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2017

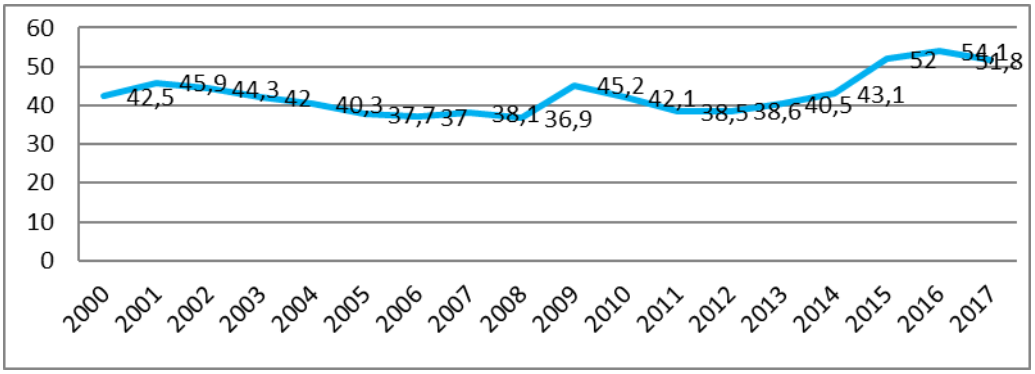

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات تقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة

من خلال الشكل يتبن لنا أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر طوال فترة 2000-2017، حيث بلغت نسبة نمو الخدمات الاجتماعية 9,3% سنة 2017.و توزعت مساهمة قطاعات الخدمات على 14,3% لمساهمة الخدمات الحكومية

في الناتج، و 35,8% من مساهمة الخدمات غير حكومية و البقية مساهمة الضرائب المباشرة.

ان ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية لا يعكس مظهر من مظاهر التقدم كما هو حال في الدول الصناعية اذ أن مساهمة هذا القطاع غالبا ما تأتي بعد زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية و ليس قبلها كما هو الحال في المشهد الاقتصادي العربي، حيث تزامنت الزيادة مع ضعف و تصدع القاعدة الصناعية و الزراعية العربية، وعليه فزيادة مساهمة قطاع الخدمات انعكاس لضعف القاعدة الصناعية و الزراعية العربية و ليس انعكاس لارتفاع المستوى كما هو حال في الدول المتقدمة [24]

من خلال تحليلنا للنسيج الاقتصادي العربي يتبن لنا وجود اختلال في الهيكل القطاعي المكون للناتج المحلي الاجمالي وهذا راجع الى تدني مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية و قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية وهو انعكاس لتصدع القاعدة الصناعة التحويلية و القاعدة الزراعية العربية و عدم قدرة منتجات كل من القطاعين على تلبية الطلب المحلي و هدا ما يجعل من هذه الدول الى اللجوء لسد فجوة الطلب المحلي على منتجات القطاعين عن طريق الاستيراد من الخارج.

2- السياق المؤسسي وتقييم مناخ الاعمال في الدول العربية

ان هيكل النسيج الاقتصادي العربي، كما هو موضح أعلاه، يفسره الدور الضعيف الذي تلعبه المؤسسات في النشاط الاقتصادي. ويتجلى ذلك في عدم قدرة هذه المؤسسات على خلق مناخ ملائم للأعمال، أي سياق يقل فيه الحافز على المخاطرة الذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تنويع العرض الاقتصادي، سواء كان محليًا أو أجنبيًا.

- **ادراة الموارد الطبيعية في الاقتصاديات العربية**
  - ***حوكمة الموارد النفطية***

لم يعد مفهوم الحوكمة يقتصر على ميادين الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، بل انه اقتحم الميدان البيئي من خلال مفهوم حوكمة الموارد حيث تعد المصادر الطاقوية الناضبة تكتسي نقاشا واسعا في إطار نموذج التنمية المستدامة من ناحية التأثير

البيئي و من ناحية الاستخدام المتزايد و التي تعد متغيرا هاما في نموذج التنمية على مستوى الدول العربية خاصة المنتجة للنفط[25].

تتعدد المؤشرات المستخدمة لقياس الحوكمة الا انه لا يوجد سوى مؤشر وحيد لقياس الحوكمة في قطاع الموارد الطبيعية، تم تركيز من خلال دراستنا على الدول العربية والمتمثلة في 14 دولة العربية حيث استخدام مؤشر حوكمة الموارد RGI لمدى جودة ادارة قطاع النفط و الغاز و التعدين من بين 89 دولة في العالم[26]

الشكل رقم 7: أداء حوكمة الموارد النفطية في الدول العربية سنة 2017

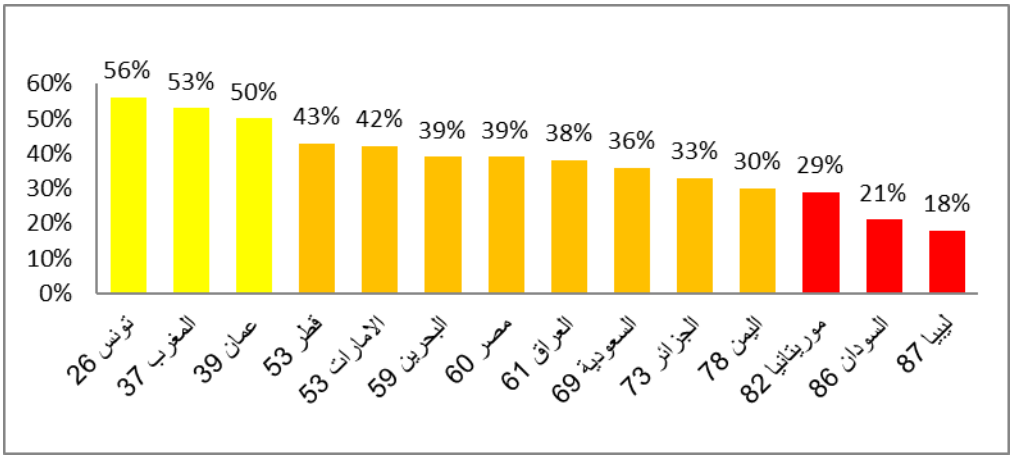

المصدر: معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة الموارد، سنة 2017، ص6.

نلاحظ من خلال الشكل أن كل من تونس و المغرب و عمان يشكلون أداء ضعيف في قطاع النفط و الغاز ادا ما تم مقارنته بدول العالم (مجموع 89 دولة) حسب(معهد حوكمة الموارد الطبيعية، مؤشر حوكمة **الموارد، سنة 2017)** بمعدل يتراوح ما بين 45-59 بالمئة مع الترتيب 26،37،39 بالمئة عالميا .و تعتبر هذه الدول من حيث اداء الحوكمة من افضل الدول العربية .حيث تمتلك هده الدول دول من خليطا من مجالات الحوكمة القوية و الاخرى تعاني من مشكلات حيث تشير النتائج إلى أنه بالرغم من أن استخراج الموارد قد يؤدي في نهاية المطاف إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية، إلا أنه من المحتمل أن تكون مثل هذه الفوائد ضعيفة في الوقت الحالي .

وفيما يخص كل من قطر، الامارات، البحرين، مصر، العراق، السعودية، الجزائر، اليمن وموريتانيا يشكلون أداء سيء بمعدل يتراوح ما بين 30-44 بالمئة وبالرغم من قيامها

بإجراءات والممارسات الانتقائية والتي تمثل الحد الادنى لحوكمة الموارد، ولكن معظم العناصر اللازمة لكي تؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية مفقودة.

اما موريتانيا، السودان و ليبيا كانت من افشل الدول العربية و العالمية في مستوى اداء الحوكمة بمعدلات اقل من 30 بالمئة بالترتيب 87،86،82 بالمئة على التوالي حيث انه لا يوجد في هذه البلدان تقريبا إطار حوكمة يمكن أن يؤدي إلى استفادة المواطنين من ثروات الموارد الاستخراجية، من المحتمل للغاية أن تتدفق أية فوائد في الغالب إلى بعض الشركات والنخبة[27].

- ***اهم مؤشرات البيئة المؤسسية***

قد تم رصد مجموعة من المتغيرات او مؤشرات فرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة اداء الدول من اهمها فعالية الحكومة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، وقد كان اداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت المنطقة متوسط لقيمة المؤشر بلغ 39.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 53.8 نقطة مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر[28].

الجدول رقم 2: القيم المعيارية لمؤشرات فعالية الحكومة 2017

	مراقبة الفساد	سيادة القانون	الاستقرار السياسي	مؤشر فعالية الحكومة
الامارات	1,13	0,80	0,63	1,40
قطر	0,73	0,72	0,55	0,74
البحرين	-0,14	0,54	-0,95	0,19
عمان	0,25	0,43	0,74	0,21
الاردن	0,26	0,26	-0,53	0,12
السعودية	0,36	0,10	-0,62	0,25
الكويت	-0,33	0,10	-0,04	-0,17
تونس	-0,11	0,07	-1,05	-0,07
المغرب	-0,13	-0,17	-0,41	-0,16
الجزائر	-0,61	-0,86	-0,96	-0,60
مصر	-0,54	-0,53	-1,42	-0,62

لبنان	-1,00	-0,82	-1,59	-0,51
موريتانيا	-0,75	-0,60	-0,62	-0,72
العراق	-1,37	-1,64	-2,33	-1,27
اليمن	-1,59	-1,75	-2,96	-1,92
السودان	-1,54	-1,11	-2,01	-1,41
ليبيا	-1,59	-1,78	-2,33	-1,77

Source : -Government effectiveness - Country rankings,2017، 21 FEBRUARY 2018

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017?fbclid=IwAR3o1brf-ddDRwH9IqAD2pSxAa7Zp5EUbA5PpzkumgUYjInLkMypwwcAnYY -

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن مجمل دول شبه الجزيرة العربية حققت أداء جيد في مؤشرات فعالية الحكومة مقارنة بالدول العربية الاخرى حيت حلت في المراتب الاولى بقيمة 53بأداء اعلى من المتوسط العالمي .كما تجدر الاشارة ان دولة الامارات تصدرت على المركز الاول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر فعالية الحكومة اما بقيت الدول فقد شهدت اداء سيء .

ان محاربة الفساد في الدول العربية وخاصة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يتطلب ارادة سياسية حقيقية للتغيير والاصلاح وأنه ينبغي على الحكومات العربية اتخاذ اجراءات طويلة الأجل في انشاء مؤسسات شفافة وقابلة للمساءلة والمحاكمة.

❖ **تقييم بيئة الأعمال والتنافسية في الدول العربية**

إن توفر بيئة ملائمة للأعمال، تشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية و تعزيز تنافسية البلد، وفي هذا السياق التوزيع الجغرافي لمؤشر التنافسية الإجمالي الخاص بالدول المختارة.

الشكل رقم 8: مؤشر التنافسية 2017

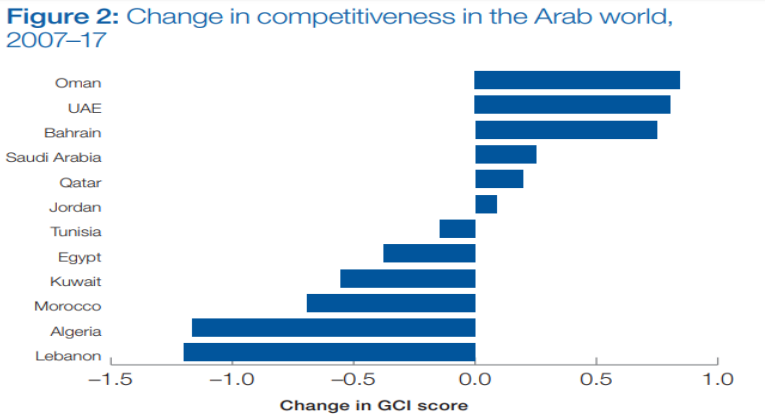

Source : Klaus Schwab ،Xavier Sala-i-Martín ،World Economic Forum ،The Global Competitiveness Report 2017–2018

https://www.arageek.com/tech/2019/04/20/goodoffer24-windows-office.htm

كشف المؤشر عن بيئة حسنة على مستوى الدول الخليج العربي (عمان، الامارات، البحرين، السعودية وقطر) ما عاد الكويت، كما يتبن لنا أن عمان تتصدر الدول العربية المدرجة في المؤشر التنافسية، في حين كشف مؤشر ان بيئة ضعيفة جدا عند بقيت الدول(تونس، مصر، الكويت، المغرب، الجزائر، لبنان). كما يكشف المؤشر عن ضرورة اجراء اصلاحات عاجلة من قبل هذه المجموعات، وبالرغم من انها بذلت جهودا مكثفة لإصلاح و زيادة الاستثمارات لتحسين قدرتها التنافسية، الا ان المنطقة لاتزال متخلفة في العديد من المجالات بشكل عام لم تتغير القدرة التنافسية على السنوات التي سبقتها وفقا لمؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصاد العالمي

تعد الاستثمارات في الدول العربية خاصة في ظل تقلبات ايرادات النفط امرا ضروريا، وهذا بالنظر الى حجمها السوقي، والتركيبة بشرية صغيرة السن، وعليه فان اللجوء الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية قد يضيف وسيلة اخرى من وسائل التمويل الاقتصاد، وبالتالي تنويع قطاعات الانتاج[29].

الشكل رقم 9: تدفقات الاستثمارات الواردة و الصادرة الى الدول العربية (مليون دولار)

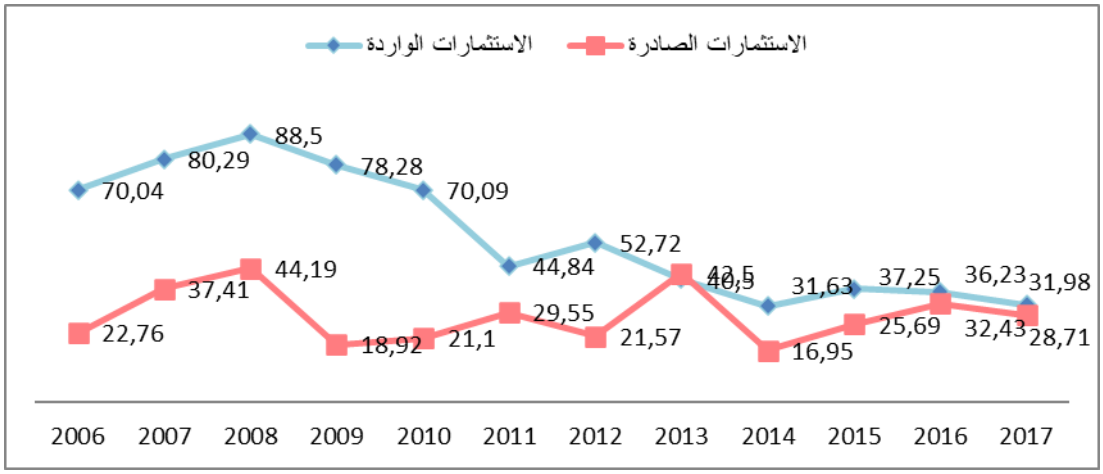

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018، ص16. www.dhaman.org

نلاحظ من خلال الشكل تراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال فترة 2006-2017 بقيمة 39،06 مليار دولار أما بالنسبة للتدفقات الصادرات من نفس الفترة فقد عرفت ارتفاع قدره 5،95 مليار دولار . ان الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة خلال هذه الفترة يرجع اسبابه الى التوترات السياسية والتضخم وارتفاع عجز الموازنات الحكومية وتراجع كفاءة البنية التحتية . كما تجدر الاشارة ان هدا الانخفاض يشكل عائقا رئيسيا في جهود التنويع في المنطقة العربية، برغم من انها لا تزال الوجهة الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر

في نهاية تقييم الإطار المؤسساتي ومجال الاعمال في الدول العربية تبين من خلال المؤشرات ان بعض الاقطار ضعيفة نسبيا هذا يكشف عن ضعف نوعية المؤسسات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي بغض النظر على دول الخليج العربي و التي تبين ان مؤشراتها حسنة نسبيا، ويدعم هدا الاستنتاج نتائج اخرى للتقييمات الدولية و يمكن توضيحها من خلال التطرق الى الانفتاح الدولي، وهو موضوع المحور التالي.

ثالثا: الانفتاح التجاري وامكانيات التصدير في الدول العربية

تعد التجارة الخارجية عنصراً أساسياً في تنمية الاقتصاد باعتبارها نفقا للصرف فائض الانتاج عن حاجة للسوق المحلي وكذلك موردا لجلب النقد الاجنبي كما تعد مؤشرا، على الدولة الانتاجية والتنافسية في الاسواق العالمية، ونتيجة تحديات التي تواجه المنطقة العربية على الصعيد التجارة بسبب تراجع الحاد في اسعار النفط في الاسواق العالمية وهبوط حجم تجارة السلع وخدمات العربية

ومن هذا المنطلق، سنوضح في هذا القسم هيكل التجارة الخارجية للدول والعربية ودرجة الانفتاح التجاري من خلال التركيز على نسبة كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك تطور نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي.

1- تحليل هيكل التجاري في الدول العربية

يبين الشكل التالي نسبة مساهمة القطاعات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية

الشكل رقم 10: نسبة تغير الهيكل السلعي للتجارة العربية 2017

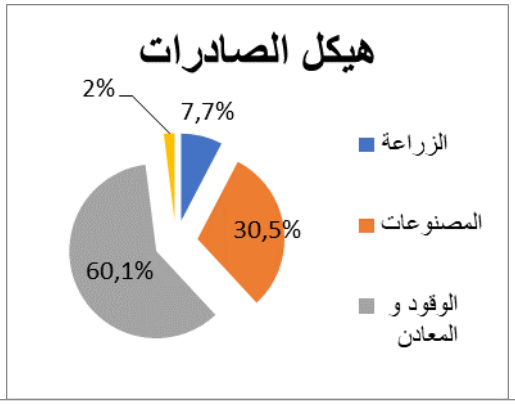

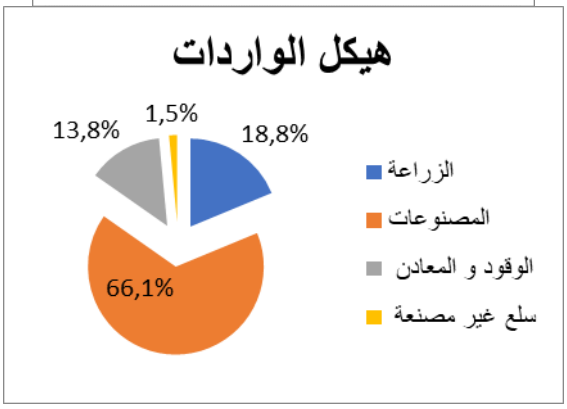

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات تقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشير هيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الى المساهمة الكبيرة في صادرات الوقود والمعادن بنسبة 60,1%، وهو ما يبن اهمية النفط في هذه الصادرات بالتالي اهمية النفط كبيرة في التجارة العربية، وهو ما يجعل من التغيرات في هذه الصادرات عاملا مؤثرا حاسما في التجارة الدولية العربية و في اقتصاداتها، ثم تليه المصنوعات من (المواد الكيماوية، مصنوعات الأساسية الآلات ومعدات النقل، مصنوعات اخرى)، بنسبة 30,5% اما الصادرات الزراعية تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 7,7%، وفيما يخص الواردات نلاحظ الاهمية النسبية المرتفعة من المنتجات المصنعة ضمن التركيب او الهيكل السلعي لهذه الاستيرادات بنسبة 66,1% من اجمالي الواردات . و هو الامر الذي يؤشر واقع الاقتصاديات العربية كونها اقتصادات غير مصنعة، وبالتالي تضعف في ظل هذا الواقع قدرتها على توفير احتياجات من السلع المصنعة واعتمادها في ذلك استيراد ما يلبي هذه الاحتياجات من الخارج.

ان تنويع هيكل الصادرات، ورفع من مستوى التبادل التجاري في المنطقة العربية مرتبط تمام الارتباط بالهيكل الانتاجي لهذه الدول، فمن المؤكد نجد ان صادرات من الوقود

والمعادن تستحوذ على الحصة الكبيرة من هيكل السلعي للصادرات، وهذا راجع لعدم استفادة معظم الاقتصاديات العربية في سياق تطورها من تنويع قاعدتها الانتاجية التي كانت ستمسح بها اعادة تخصيص الموارد لتعزيز النمو المشترك بين القطاعات.

الجدول رقم 3: التجارة السلعية (التصدير) حسب نوع السلعة في الدول العربية 2017

(مليون دولار)

	منتجات زراعية	الوقود و منتجات التعدين	منتجات صناعية	المجموع
الامارات	7346	67315	156527	313504
السعودية	4028	162446	42104	218374
قطر	22	53783	6453	67377
العراق	05	59730	100	63314
الكويت	580	49706	4307	54924
مصر	5057	6058	12720	25604
الجزائر	370	33881	940	35191
المغرب	5534	2013	17661	25332
عمان	1685	23746	6010	32904
لبنان	710	202	1412	4026
البحرين	441	12420	4212	17090
تونس	1580	1105	11514	14204
الاردن	1243	531	5630	7511
السودان	2050	584	91	4061
اليمن	200	923	86	1209
موريتانيا	852	816	9	1722
ليبيا	49	8518	277	9000

Source : research & country risk department، total merchandise values in arab countries

2005-2017

2- تطور مستوى التجارة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

اما من ناحية تطور نسبة التجارة العربية فقد عرفت تراجع خلال فترة 2000-2016 وهذا راجع الى انخفاض اسعار النفط العالمية

الشكل رقم11: تطور نسبة التجارة العربية من الناتج المحلي الاجمالي (%)

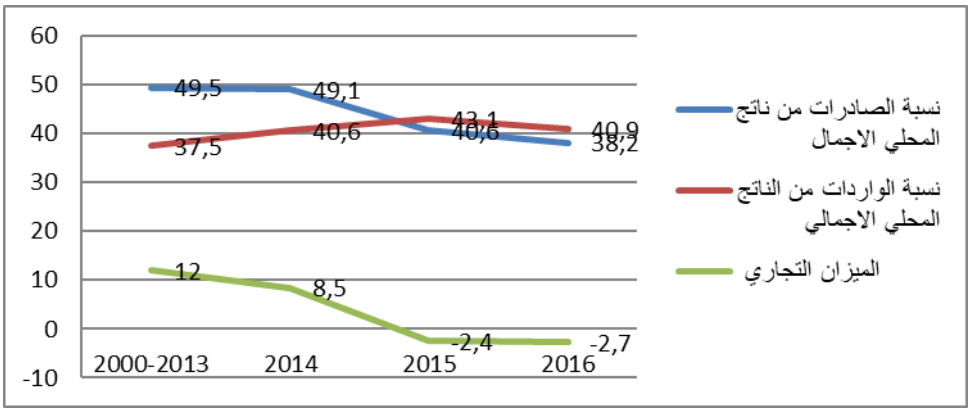

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار،2017

تشير بيانات الشكل الى ان نسبة تطور الصادرات العربية من الناتج المحلي عرفت انخفاض قدره 11.3 نقطة خلال فترة 2000-2016 فبعدما كانت 49,5% في متوسط فترة 2000-2013 اصبحت 38,2% سنة 2016، اما فيما يخص تطور نسبة الاستيراد من الناتج المحلي الاجمالي عرفت ارتفاع مقدر ب3.4 نقطة من نفس الفترة مما نتج عن ذالك انخفاض الشديد في نسبة التجارة العربية من الناتج المحلي الاجمالي

اما على المستوى القطري فان الصورة تختلف حسب ما تشيره الاحصاءات المعروضة في الشكل رقم (12) الى أن مجمل الدول العربية شهدت عجزا في تجارتها عام 2017 مع التراجع الكبير لأسعار النفط العالمية و ذلك مقارنة مع الفائض تجاري من الناتج المحلي المسجل خلال متوسط فترة 2000-2013:

الجدول رقم 12: ميزان التجارة العربية من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2017

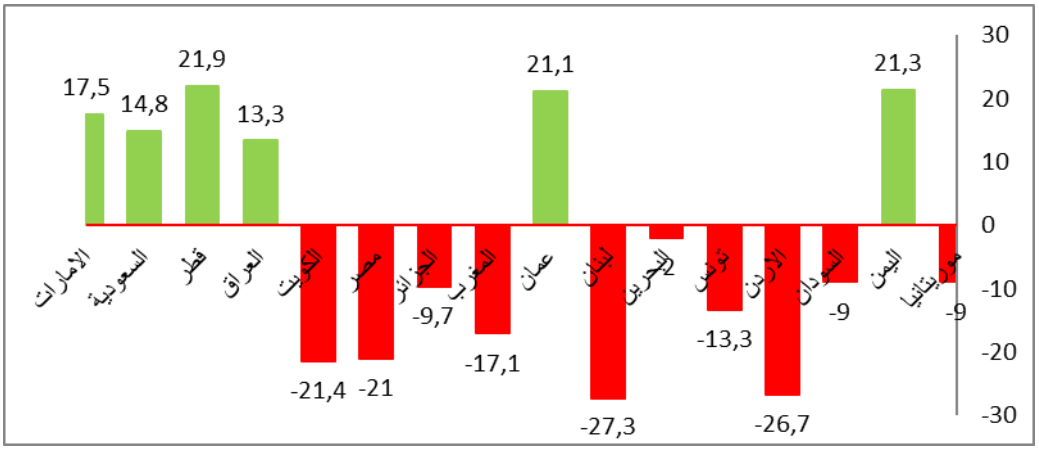

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على ارقام تقرير صندوق النقد الدولي حول افاق الاقتصاد العربي

نستنتج من خلال اظهارنا لدرجة الانفتاح وهيكل التجارة الخارجية لدول العربية ان هناك درجة كبير من التركز الصادرات وهذا يرجع الى غياب سياسة الانفتاح الاقتصادي الخاضع للرقابة والتي كان ينبغي أن تكون لها بعض التداعيات إيجابية على تنويع العرض الاقتصادي للدول

الخاتمة:

من خلال استعراض الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها كل مجموعات البلدان العربية خلال فترة 2000-2017 تم استخلاص وجود مجموعتين من البلدان، المجموعة الأولى تمثلت في الصاعدون المحتملون و التي تتبنى استراتجياتها أكثر على اهمية تنويع مصادر الدخل من غير الثروة النفطية، وهذا بطبيعة الحال لا يخلو من وجود تحديات التي تعترضها لتنويع قاعدتها الانتاجية ويقع ضمنها دول الخليج العربي، اما المجموعة الثانية و تشكل البلدان المتأخرة نسبيا وهدا راجع الى التصرفات غير مناسبة سوآءا كانت ناتجة عن المؤسسات في حد ذاتها وكيفية التعامل مع محيطها الخارجي او في انعدام نية التنويع و الرغبة الشديدة من قبل حكومتها التي قصرت في تطوير بيئة اعمالها.

ومن ابرز السمات والخصائص العامة التي تشترك فيها هذه الاقتصاديات والمتمثلة في الاختلال الهيكلي الناتج عن ارتفاع مساهمة القطاع الاولي (الصناعة الاستخراجية) و تصدع الكبير في القاعدة الصناعية و الزراعية العربية، هذا ما يجعل هذه الاقطار عرضة

للتقلبات على المستوى الاقتصاد المحلي. و مما لاشك فيه ان تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبيا أمرا غير ممكن، بل يتطلب تبني استراتيجية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع تكون لتوجه العربي الى استغلال كافة الامكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعة او المكتسبة (كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات)، كما تجدر الاشارة أن نجاح أو فشل هذه الاستراتيجيات يعتمد على تطبيق سياسات قبل هبوط الايرادات النفطية. و من أهم الدعائم التي قد تساعد في تنويع القاعدة الانتاجية تبني الحكم الراشد في ادارة مواردها النفطية و انشاء صناديق الاستثمار من اجل تخفيض مخاطر الصدمات الاقتصادية، بالإضافة إلى خلق مناخ مواتي لممارسة الاعمال.

الهوامش والمراجع:

[1]- الياس شاهد،عبد النعيم دفرور ، السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات اسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية ألاقتصادية، عدد 06،جوان 2017، ص 112.

[2]- عصام الدين منتصر ، سوق العمل و الاصلاح الاقتصادي ، دار المنظومة، الكويت ، ص 79.

[3]- كمال رواينية ، موسى باهي ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد 05 ،ديسمبر 2016، ص 136.

[4]- يشير هذا المفهوم (لعنة الموارد) إلى تسجيل الدول الغنية بالموارد الطبيعية نتائج اقتصادية هزيلة في ما يخص النمو الاقتصادي، وعدم تنويع الاقتصاد، وأداء سيّئًا للمؤسسات على الرغم من توفّرها على (مالية ضخمة ناجمة أساسًا عن تصدير المواد الأولية.

[5]- صبرينة يونسي ، النفط و اشكالية التنمية الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الاولى ، 2017 ، الاسكندرية ، ص 229.

[6]-عمر منيف رزاز، من الريع الى الانتاج : الطريقة الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد ، مركز البحوث و الدراسات العراقية ، 2018.من الموقع الالكتروني: http://www.mobdii.org/ArticleDetails.aspx?ID=10075

[7]-نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية ، المكتب الجامعى الحديث ، اسكندرية ، 2015، ص 53-55.

[8]-James A. Robinson , Ragnar Torvik , Thierry Verdier, Political foundations of the resource curse, Journal of Development Economics 79 (2006) 447 – 468

[9]- ممدوح عوض خطيب ، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي ،المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يومي 16-17 فبراير 2014، الرياض ،ص 6-9.

[10]- حامد عبد الحسين الجبوري ، دور التنويع الاقتصادي في متانة النمو الاقتصادي، مركز الفرات ،21-02-2018 ن من الموقع الالكتروني http://fcdrs.com/economical/1017

[11]- عبد الله قلش، تحليل دور بيئة الاعمال العربية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في اطار الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلة الباحث ،عدد11، سنة 2012،ص131.

[12]-D. **Akagül**, F. **Doğruel** et S. **Doğruel , Gestion des ressources naturelles et performances économiques au Moyen-Orient post-ottoman : malédiction « des ressources » ou de « l'histoire » ? site web :https://journals.openedition.org/anatoli/350**

[13]-نوري محمد عبد الكعب الجبوري ،تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية ، مرجع سبق ذكره ،ص 257.

[14]- منهج مفتوح للتعرف على اساسيات صناعة النفط ، حوكمة: لعنة الموارد ، ص 27 ، من الموقع الالكتروني :

http://openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/03/resource-curse-reading-material-ar.pdf

[15]- صبرينة يونسي، النفط و اشكالية التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص 264.

[16]- عبد الكريم حمودي ، الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط ، السبت، الخليج أونلاين، من الموقع الالكتروني :
https://alkhaleejonline.net/

[17]- كمال روابنية ، موسى باهي ، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 142

[18]- قريجيج بن علي ، زايري بلقاسم ،اثر تنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980الى 2015)، ،ص245.

[19]- احمد عارف عساف ،محمود حسين الوادي ،**اقتصاديات الوطن العربي** ،دار المسيرة لنشر والتوزيع و الطباعة ،الطبعة الاولى ،عمان ،2010، ص 115.

[20]-فليح حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار للكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديث، طبعة الاولى ، عمان ، 2009،ص 225.

[21]-جميل طاهر، النفط و التنمية المستديمة في الاقطار العربية": فرص و تحديات، سنة 1997، ص 16

[22]- تقرير اقتصادي العربي الموحد ، 2016، من الموقع الالكتروني : http://www.amf.org.ae/ar/content

[23]- موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي ، **الصناعة في الوطن العربي** ، ديسمبر 2014، من الموقع الالكتروني : https://www.enaraf.org/page/167

[24]- حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن : واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل،عمان ،2013 ص 412.

[25]- براجي صباح ، دور حوكمة الموارد الطاقوية في اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، السنة 2012/2011 ، ص 55.

[26]- صابر عدلى شاكر، مدخل حول أثر الحوكمة على عوائد الموارد الطبيعية دراسة تطبيقية مع إشارة للدول العربية ،المؤتمر العلمي الدولي المشترك:الحوكمة والتنمية الإدارية والاقتصادية في المؤسسات :الواقع والطموح ،جامعة الاردنية ، 2017/02/08،

[27]- معهد حوكمة الموارد الطبيعية ،مؤشر حوكمة الموارد ، سنة 2017، ص 6.

[28] صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية ، العدد الثاني ، 2017 ، ص 25.

[29]- منصوري زين ، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، ط1،عمان، 2013، ص 157.